

« طه حسين » ومعركة الحديث النبوي

« أضواء على السنة المحمدية » لمحمود أبو رية فتح نيرانا على مؤلفه ورماه الشيخ عبد الحليم محمود بالفسق

في نشره الخير كل الخير، والتفعل كل التفعل، وبذلك انحسم الأمر، وحمصص الحق، واتخذ الكتاب سبيله إلى الناس مطبوعا لينتفعوا به. ولأهمية خطاب الدكتور طه حسين نشرنا صورته على غلاف الكتاب، تبصرة لأولى الألباب.

نزار ديني عتيق

في نفس الرسالة يلخص أبو رية وقائع نزاعات عنيفة دارت على مدار عشر سنوات تلت إصدار كتابه بقوله: «وليتك تسلم من أسنتهم، بل يرمونك بشئاتهم، وسبابهم، ويسلقونك بالسنتهم، وقد بلوت ذلك منهم عندما أخرجت كتابي: «أضواء على السنة المحمدية» الذي أرخت فيه الحديث، وكشفت كيف روي وما شابه رواية من الموضوعات ومتى دون، وما إلى ذلك ما يجب بيانه - فإنهم ما كادوا يقرأونه حتى مبيت على أعاصير الشتائم والسباب من كل ناحية، من مصر والحجاز والشام! فلم أبال كل ذلك بل أستعد به لأني على سبيل الحق أسير، فلا يهمني شئ يلاقيني في هذا السبيل مهما كان».

لعل أبرز تلك السجلات الشخصية التي أشار إليها أبو رية وأكثرها دلالة، كان سجلا دار بينه وبين الشيخ عبد الحليم محمود (١٩١٠-١٩٧٨م) والذي سيصبح منذ سنة ١٩٧٣م - وهو عام رحيل طه حسين - الإمام الأكبر وشيخ الأزهر، وسوف تشهد البلاد خلال مشيخته للأزهر صعودا واحدا من أعنف موجات التشدد والتطرف والغلو الديني في تاريخ مصر والمنطقة، ممثلة فيما سمي - آنئذ - بالصحة الإسلامية.

يصف المجدد محمود أبو رية السجل الحاد الذي نشب بينه وبين الشيخ عبد الحليم محمود بلهجة قارسة في مقدمة كتابه عن العاصبي «أبي هريرة» الذي اشتهر بالإكثار في رواية الحديث وعنوانه «شيخ المضيرة». ويقول إن الشيخ اتهم بالظلم في الدولة الأموية وهي أعظم دولة إسلامية، ويأنه يحقد على أبي هريرة ويصطنع منهج الشيعة في إيران، ويأنه يحمل عقدة العقيدة الشيعية (!!) التي لا تتبالي بجمعة ومنطق وحقيقة.

وضيف: «طعن فينا وفي ديننا - إذ رمانى الشيخ المسلم الصويحبي بالفسق واستشهد على ذلك بأية من كتاب الله العزيز - كبرت كلمة تخرج من فيه - وكان عليه قبل أن يقترف هذا الأثم الكبير، أن يذكر الحكمة المعروفة: إذا كان بيتك من زجاج فلا ترم الناس بالحجارة. ففى ذلك خير له. وفى هذا كفاية - ولا نزيد عليه».

بلا تكفير ولا فتاوى إهدار دم كان «الفسق» هو التهمة الشيعية التي جعلت الشيخ أبو رية يفكر في اللجوء للقضاء: «بعد ذلك نوه أنه كان لنا أن نستعين بالقضاء على هذا المغتصب لكي نأخذ حقنا منه على ما طعن في ديننا، ولكن منعنا من ذلك ما استفاض بين الناس من أنه قد غرق في بحر التصوف، حتى أثر ذلك على حصة عقله».

سخرية وتشنيع في مواجهة اتهام بالفسق، تلك هي ذروة ما وصل إليه النزاع الأزهرى وأستدعى تكثيرا فى اللجوء للقضاء. لكن... من يعلم الغيب إلا الله!.

بعد ما يقارب العشر سنوات من ختام النزاع الأزهرى حول الحديث النبوي، سيتحول اللجوء للقضاء فى كل ما يمس الدين إلى عادة أزهرية صوحوية متبعة، ليس من أجل تجاوز لفظى أو شخصى فى حق كاتب أو شيخ أو مؤسسة، بل من أجل مصادرة الكتب ومحاسبة المؤلفين والكتاب على آرائهم المخالفة إذا ما مست قضايا التجديد الدينى من قريب أو من بعيد.

وهو ما حدث بالفعل فى ١٥ ديسمبر ١٩٨١ مع صدور أمر ضبط وتحفظ على كتاب «فقه اللغة العربية» تمهيدا لحرقه فى حضور مندوب من الأزهر ومندوب وزارة الداخلية و... د. «لويس عوض» مؤلف الكتاب.

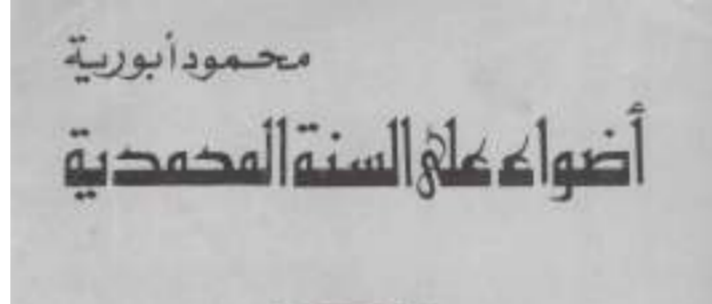
عميد الأدب العربي دحض رأى الأزهر فى الكتاب وقال أنه موافق للدين كل الموافقة لا يخالفه ولا ينبو عنه فى شىء مطلقا



الطلقة المدوية في النزاع الفكرى حول الحديث النبوي بدأت مع صدور كتاب «أضواء على السنة المحمدية» عن دار المعارف بمصر فى ٧ ديسمبر ١٩٥٧م حسب التاريخ الذى ذُلت به مقدمة الكتاب، ثم توالت طبعاته الكثيرة فى القاهرة وبيروت وصولا إلى الطبعة الخامسة الصادرة عن «دار المعارف» سنة ١٩٨٠م.

الكتاب من تأليف شيخ أزهري مجدد هو الأستاذ «محمود أبو رية» (١٨٨٩ - ١٩٧٠م) وقد تسبب صدوره فى سنة ١٩٥٨ - حسب وصف المفكر الإسلامى جمال البنا - فى ثورة حقيقية وغيظ وعاطفة عداوية حادة. وفى ظل هذه الأجواء الدينية والفكرية المشحونة صدرت عدة كتب للرد على كتاب أبو رية كان منها:

فى ديسمبر 1981 صدر أمر ضبط وتحفظ على كتاب «فقه اللغة العربية» تمهيدا لحرقه فى حضور مندوب الأزهر والداخلية ومؤلفه د. «لويس عوض»!



عن أمره، لأن ما يربطه الأزهر على الأرض يكون مربوطا فى السماء (...). وظل هذا الكيد يلاحق الكتاب هذه السنين الطويلة لى يحول دون نشره بين الناس، إلى أن علم أخيرا بالأمر نصير الدين والفكر الدكتور طه حسين، فطلب أصول الكتاب من وزارة الثقافة، ولما اطلع عليه أعاده علينا مع خطاب، دحض فيه ما رماه الأزهر به. وصرح فى جلاء أنه موافق للدين كل الموافقة، لا يخالفه ولا ينبو عنه فى شئ مطلقا، وأنه مفيد فائدة كبيرة جدا فى علم الحديث، وأن

فى رسالة أرسلها أبو رية إلى عالم الدين الشيعي مرتضى الرضوى (١٩٢٩-) تنكشف بصورة أوضح طبيعة هذا النزاع العنيف المقوم. الرسالة مؤرخة بتاريخ ١٠/٢٦/١٩٦٩، أى بعد إصدار كتاب «الأضواء» بأكثر من عشر سنوات، وتتحدث عن كتاب جديد للكتاب بعنوان «قصة الحديث المحمدي»، وهو عبارة عن ملخص لكتابه الأول قالت عنه الرسالة: «للعقيقة والتاريخ كان من حق هذا الكتاب «قصة

صديق توقع العميد فلم يترتب على النزاع الفكرى الذى آثاره كتاب «الأضواء» غير أقل ما ترتب على صدور كتاب «الشعر الجاهلي» من عواصف وأنواء، فوق ذلك لم يؤذ الشيخ أبو رية من جراء صدور كتابه بأية طريقة مادية، بعكس ما أودى به طه حسين بعد صدور كتابه سنة ١٩٦٦، فلم يقدم للقضاء مثل ما قدم هو وقتها.

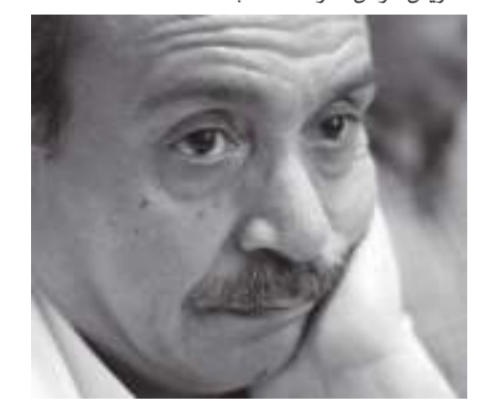
كانت أرصدة المناخ الفكرى المفتوح فى مصر، والذى كان طه حسين من صنأعه العظام، لا تزال قوية وقاعدة على ذلك الوقت، رغم أنها كانت - كذلك - فى طريقها إلى التلاشي. لكن مقدمة طه حسين لكتاب الشيخ أبو رية فى حد ذاتها كانت إعلانا عن حضور هذا الرصيد الهائل من حرية الفكر الذى ناله العقل المصرى عبر كفاح تويرى طويل أتى أطيب ثماره مع ثورة ١٩١٩م وأمتد حتى نهاية عقد الخمسينات.

مصادرة وزارة الثقافة

«وإنى لأتوجه بعملى هذا - بعد الله سبحانه وله العزة - إلى المثقفين من المسلمين خاصة، وإلى المهتمين بالدراسات الإسلامية عامة، ذلك بأن هؤلاء وهؤلاء هم الذين يعرفون قيمته ويدركون قدره».

بهذه الكلمات من مقدمة كتاب «أضواء على السنة المحمدية» حرص المؤلف على لفت نظر العلماء والأدباء الذين لم يولوا الحديث النبوي ما يستحق من العناية والدرس... تركوا أمره لمن وقفوا بعلمهم عند ما يتصل بالسند فحسب، أما المعنى فلا يعنيه من أمره شئ».

كان واضحا أن الأزهريين هم المقصودون بمن ترك لهم أمر الحديث النبوي، وهى عبارة يُشتق منها الطبيعة الحادة للسجلات المترتبة بالموضوع، وهى سجلات ظلت مغموعة لعقود ممتدة، تعود لبداية المشروع الإصلاحى للاستاد الإمام محمد عبده (١٨٤٩-١٩٠٥م)، لكنها لم تخرج إلى العلن بقوة إلا بنشر الكتاب سنة ١٩٥٨م.



بقلم: عصام الزهيري

تجربة «إيقاع ريثمو» والسلطة المطلقة

رفض الطعن على العقود الحكومية مدخل للاستبداد والفساد الحكومى

رؤية: هدى مكاوى

انتهت مارينا أبراموفتش فى تجربتها إلى مدى تعارض الحرية المطلقة مع المسؤولية، وأوضحت أنه فى لحظات الحرية المطلقة هناك قابلية النفس البشرية للشر والحق الأذى بالآخرين. وأن الحرية المطلقة تتعارض مع الشعور بالمسؤولية وهو ما نحن بصدد، فلا بد من التصدى لقرار المحكمة الدستورية الأخير، فلا يجب منح الحكومة السلطة المطلقة تحت أى ظرف منها كان الهدف، لأنها مفسدة يترتب عليها كوارث وخيمة، أن كانت الكتابة والمخرجة التى تجربتها أن تغير حركتها ورد فعلها من حالة الاستسلام والخنوع على مدى ست ساعات إلى الاعتراض والقاومة، جعل الجمهور يتوقف عن إيداعها وأشعرتهم بأنها ليست نكرة، يفعل الجمهور بها ما يحبه ولدنيا وتحرش وإيذاء، فهل نتحرك نحن أيضا ونثبت لأنفسنا أننا لسنا نكرة كما تصور البعض، فمأزنا أحياء ولدنيا قدرة على القاومة ورفض الضعف والخنوع. وحسبى الله ونعم الوكيل.

يعمل لصالح الشعب، بل لصالح المستثمرين بعد انخفاض سعر صرف الجنيه المصرى، وذلك بعد منح السلطة المطلقة للحكومة للتصرف فى مقدرات الشعب دون الرجوع إليه أو منحه الحق فى الاعتراض على البيع.

انتهت مارينا أبراموفتش عندما وقفت طوال ال ٦ ساعات بلا حراك تاركة للجمهور مطلق الحرية فى مواجهتها، ووضعت فى يده كل الأدوات للتعامل معها، كانت مثل الشعب المسلوب الإرادة الآن، أما الحكومة فهى مثل الجمهور الذى تعامل مع المخرجة برهق فى البداية وأطمعها الحلوى وأهداها الوورد والكلام المسول، ثم أعقب ذلك التعرض لصاحبة التجربة بالتعدي والانتهاك والتحرش، وهو ما يحدث لنا الآن من بيع أصول البلاد بمنطق هذا القانون المجحف، والان رفض المحكمة الدستورية الطعن على ما فعلته من المالك الحقيقى للأرض.

بعد أن أصبحنا شعبا هزليا مسلوب الإرادة منتهك القوى يعانى لهيب الأسعار، تابع مقدراته قطعة قطعة وهو بلا حراك، وليس فى استطاعته حتى الاعتراض عبر الوسائل المتاحة، خاصة فى ظل برلمان مهان للحكومة ولا

يعزز الثقة فى سلامة البناء الاقتصادى وضمان احترام الدولة لتعاقداته. لاربع أن هذا القانون يشكل خطورة على البلاد فى حالة عدم مراقبة الحكومة وتعذر محاسبتها اذا تسببت فى أى خسارة لأنه بموجب ذلك القانون يصبح للحكومة السلطة المطلقة للتصرف فى مقدرات البلاد وبيع أصولها دون رقيب عليها خاصة اذا كان البرلمان ماليا لها، مما يجعل الأمر نوعا من الاستبداد والاستهتار بحقوق الشعب ووفقا لتعريف «عبد الرحمن الكواكبي» الاستبداد هو كلفة غرور المرء براهبه والأفنة عن قبول النصيحة أو الاستقلال بالرأى... الاستبداد هو أصل لكل فساد وله أثر ثابت فى كل واد والمستبد يتجاوز الحد ما لم ير حازما من حديد، فلو رأى الظالم إلى جنب المظلوم سيفا لما أقدم على الظلم... وبالتالي نجد أن هذا القانون هو مدخل للاستبداد والفساد الحكومى وفقا لتعريف عبد الرحمن الكواكبي.

لقد وقفت المخرجة والفنانة صاحبة تجربة «إيقاع ريثمو» على مدى ست ساعات متواصلة أمام الجمهور دون حراك ووضعت

مارينا أبراموفتش كاتبة وفنانة ومخرجة، اشتهرت بتجاربها المثيرة وقدرتها على إيصال القيم والأفكار عبر تعابير وجهد وأدائها الجسدى، ومن تلك التجارب المثيرة لها تجربة إطلاق عليها «إيقاع ريثمو» التى حاولت فيها أن تثبت أن الحرية المطلقة قد تؤدى إلى كشف الجانب المظلم من الإنسان، وقد أثبتت بالفعل أن جانبها مظلما ودينيا جدا من النفس البشرية يجعل المرء له قابلية للإلحاق الأذى والضرر بالآخرين اذا اتاحت له الفرصة دون أى سبب مجد أو مقنع.

تذكرت تلك التجربة للكاتبة والمخرجة مارينا أبراموفتش عندما أقرت المحكمة الدستورية المصرية قبل أسابيع رفض الطعن على العقود الحكومية وقصرها فقط على طرفى العقد وأصحاب المصلحة الباشرة، وعدم أحقية الشعب فى الطعن ضد تلك القرارات الحكومية، وقد برز المستشار محمود محمد غنيم نائب رئيس المحكمة فى بيان نشره موقع اكونومي بلس أن المحكمة استندت فى حكمها إلى أن الاقتصاد القومى مر بمرحلة دقيقة تحتاج فيها إلى العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية ومحجب كل ما



من كانت أمامهم ليست نكرة يمكنهم العتب بها بل هى شبيهة لهم ولا يمكن التجاوز فى حقها فتوقفوا عن إيداعها.

ان ماحدث من رفض المحكمة الدستورية